

الماضي صلى الله عليه وسلم كان المراد بالنصرة الاغاثة  
 المعهودة وفي الاستدلال بهذا التقدير كونه معنى النصح  
 الاغاثة نظرا لان كون الرزق يفتح الرزق انما على انه غائبة  
 جزئية اسمع في الكلي متوقف على ان مفهوم النصح  
 مطلق الاغاثة فلما ثبت هذا المتوقف بذلك  
 المتوقف لزوم الدور ولو عطف قال ابو عبيد بالولو  
 على ما قبله كافي في نصح ليسم من هذا **اي من**  
 مثلا مفعول وكذا عطف بيان او يبدل او مثلا  
 وكذا مفعول به فان قلت المثال كلام تشبيه  
 مضروب به بمورده وكذا كتابة عن مركب تارة  
 كافي وضرب لنا مثلا ورع من مفرده اخرى كافي وضرب  
 امه مثلا فربما وفي هذا التقدير لا يصح جعل كذا  
 بيانا ولا بد لا جعل مثلا في الاكثبات بطلن المثال  
 ثارة على ما ذكرت واخرى على الشيء المشبه به  
 المراد به في نحو هذا التركيب **اذا كان من فعلة**  
 وهو الماضي ولو اسقط فعل من البن كان الظاهر **لغاوة**  
**حرف الحان** الاظهر فتحه على المفعولية فالفتحة  
 فتح العين اذا المراد به ان الثقل الناشئ من حرف  
 الحلق تعادله **فتح العين** كاهو المؤدى بهذا الاعراب  
 وهو

وليس المراد ان خفة الفتحة تعادها ثقل حرف الحان  
 كاهو مؤدى عكسه بشهادة اللفظ السليم **وما**  
**اشبه ذلك** مستغنى عنه بقوله بمثل انه **يجي**  
**على يفعل اذا وجد هذا الشرط** يعني وهذا القول  
 فضيه مشروطة غير مضمرة بصرونه ولا دافقته  
 انها مشروطة اتقاء الفتح عند اتقاء الشرط لان  
 تأثيره في جانب العدم وقد اشار اليه بقوله **ففي**  
**اتقاء الشرط لا يكون على يفعل بالفتح** ومقتضى انها  
 غير مضمرة بما ذكر ان الفتح عند وجود شرطه جائز  
 لا واجب كما اشار اليه بقوله **لان** يكسر الحفرة  
 عطفا على انه **اذا لا يلزم من وجود الشرط وجود الشرط**  
 الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده  
 وجوده ولا عدمه لذاته والسبب ما يلزم من وجوده الوجود  
 ومن عدمه العدم لذاته ثم الشرط اما عقلي كالحياة  
 للعالم واما عاد كقب السلم لصعود السطح واما  
 شرعي كالتطهارة لصحة الصلاة وكل منها ينطبق  
 على حد الشرط المذكور واما الشرط الغروي وهو  
 مدخول ان واخوانه فالحققون على انه ملزم بحجته  
 لازم او سبب والحجاء سبب فوجوده مشهور

اي ان مقتضى ان شرطه

ما يلزم من وجوده العدم  
 واللام